



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

ركن المحل في رهن الأموال المنقولة دون حيازة في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي

للمطالبة

موزة محمد سالمين الكلباني

المشرف

د. فراس يوسف الكساسبة، قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

4:00 عصراً

الأربعاء، 10 يونيو 2020

استخدام التقنيات الحديثة عن بعد

الملخص

تتناول هذه الدراسة القواعد الخاصة بركن المحل في رهن الأموال المنقولة دون حيازة في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي في ضوء صدور قانون رهن الأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2016، حيث بينت فيها الشروط الواجب توافرها في محل رهن الأموال المنقولة دون حيازة، ووضحت ماهية الأموال المنقولة الخاضعة لرهن دون حيازة وخصائصها. وتطرقت أيضاً إلى قاعدة استبعاد حيازة المحل في رهن الأموال المنقولة وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن قانون رهن الأموال المنقولة أجاز رهن الأموال المادية والمعنوية والمستقبلية، وقد نص على شروط خاصة يجب توافرها في محل رهن الأموال المنقولة، ومن هذه الشروط: أن يكون المرهون منقولاً، وأن يكون معيناً على وجه التفصيل، وإن الرهن دون حيازة موجود في أقوال فقهاء الإسلام بخصوص الرهن، ومن ثم فإنهم يأخذون بقاعدة استبعاد حيازة محل الرهن، وذلك من خلال معالجة الفقه الإسلامي لمسألة القبض.

ومن أهم التوصيات التي وردت في ختام الرسالة. نقترح على المشرع أن يضيف شرط أن يكون المحل قابلاً للبيع، ونقترح على المشرع إضافة مادة في اللائحة التنفيذية تحدد طريقة وصف محل الأموال المستقبلية.

كلمات البحث الرئيسية: قانون رهن الأموال المنقولة ضمناً للدين رقم 20 لسنة 2016، محل رهن الأموال المنقولة، الرهن دون حيازة، الرهن في الفقه الإسلامي.